

من رئيس النيابة الخصوصية لبلدية كركر

إلى

السيد : الممثل القانوني

لشركة أقرند تونزينا Agrand tunisia

الموضوع : حول إعادة النظر في اسناد رخصة استغلال .
المرجع : مكتوبكم الوارد علينا عدد 1004 بتاريخ 06 أكتوبر 2017 .

و بعد ،

تبعاً لمكتوبكم المذكور بالمرجع أعلاه و المتعلق بإعادة النظر في اسناد رخصة استغلال مصنع ، أفيدكم أنه سبق للبلدية أن أبدت رأيها حول تركيز هذه الوحدة التي ألحقت ضرراً بالمتساكنين الأجوار من خلال الروائح الكريهة و الغبار المتناثر و مثلت مصدر للتلوث المائي و الهوائي حسب ما جاء بملاحظات الوكالة الوطنية لحماية المحيط مع العلم أن قرار الترخيص في إحداث مؤسسة ليس من مشمولات البلدية و السـلام .

13 أكتوبر 2017

كركر في :

مكتوبكم
المرجع





محضر جلسة

للإطلاع على نتائج البحث العمومي
المتعلقة بفتح واستغلال مؤسسة خطرة أو مخلة بالصحة أو مزعجة

تطبيقا لمقتضيات الفصل العاشر من الأمر عدد 2687 لسنة 2006 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 المتعلق بإجراءات فتح واستغلال المؤسسات الخطرة أو المخلة بالصحة أو المزعجة وشروط استغلالها، تم توجيه رسالة استدعاء مسجلة تحت عدد 231 بتاريخ 14 جويلية 2016 إلى وكيل شركة "AGRIND TUNISINA" للحضور إلى إدارة السلامة بوزارة الصناعة الكائنة بمبنى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد (APII) الطابق التاسع 63 نهج سوريا تونس للإطلاع على نتائج البحث العمومي الخاصة بالمطلب المسجل تحت عدد 86 بتاريخ 11 مارس 2016 الذي تقدمت به شركة "AGRIND TUNISINA" ، قصد الحصول على ترخيص في فتح مؤسسة مرتبة من الصنف الأول متمثلة في مصنع لاستخراج الزيت من الفيتورة بإستعمال الهيكسان كائن على مستوى طريق كركر بومرداس بالكلم 4 بمعتمدية بومرداس من ولاية المهدية وذلك في إطار تسوية الوضعية القانونية للمصنع المذكور إزاء قانون المؤسسات المرتبة بعد إدخال تحويلات على التهيئة الداخلية للمصنع وإضافة أنشطة مرتبة.

و في الأجل المجدد ، حضر لدينا السيد نور الدين بن عياد الفلاح صاحب بطاقة تعريف وطنية عدد 00563054 المسلمة بتاريخ 12 نوفمبر 1999 ممثلا عن "AGRIND TUNISINA" بموجب التوكيل المعرف عليه بالإمضاء من قبل وكيل الشركة مصحوبا بالاستدعاء المذكور و وقع إعلامه بنتائج البحث العمومي المتعلقة بالمطلب المذكور أعلاه والتي كانت على النحو التالي :

ولاية المهدية : أفادت أنه تم إشهار إعلام العموم الخاص بفتح المؤسسة المذكورة وذلك بتعليقه في الأجل القانونية بمقري الولاية ومعتمدية بومرداس وعلى عين المكان الذي ستحدث به المؤسسة ولم يتم تلقي اعتراضات في الغرض. وتبعاً لذلك فإنها لا ترى مانعا في فتح المؤسسة بالمكان المذكور شريطة استجابتها لشروط السلامة والمحافظة على البيئة والمحيط مع احترامها للتراث القانوني والتشريع الجاري به العمل في المجال.

وفي نفس الإطار أفادتنا ولاية المهدية بمراسلة مساندة صادرة عن متساكني منطقة العثامنة وكركر وبومرداس المحاذية للمصنع المذكور (حوالي 270 شخص) من أهالي المنطقة وعملة المؤسسة والتي تساند إعادة الترخيص للمصنع بالموقع المذكور أعلاه.

النيابة الخصوصية لبلدية كركر : قامت بإعلام العموم لمدة شهر ابتداء من 27 أبريل 2016 وقد تلقت العديد من الاعتراضات الصادرة عن المواطنين متساكني المنطقة المحاذية للمؤسسة (ما يقارب 400 اعتراض). بالإضافة إلى ذلك أفادتنا النيابة الخصوصية لبلدية كركر اعتراضها على الترخيص وتركيز هذه المؤسسة بالموقع المقترح نظرا لكونها ملاصقة للتجمعات السكنية مما انجر عنه تشكيات وإمتغاص المواطنين من جراء

République Tunisienne

Ministère des Affaires Locales
et de l'EnvironnementAGENCE NATIONALE DE
PROTECTION DE L'ENVIRONNEMENT

الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون المحلية والبيئة
الوكالة الوطنية
لحماية المحيط

03 أوت 2017

إم.ت/ وش/ 2017

ED/ 19417

إلى

« AGRIND TUNISINA » السيد وكيل شركة

طريق كركر، كلم 4 - 5110 بومرداس

فاكس: 31 134 664

0 4423

الموضوع: حول دراسة إزالة التلوث الصادر عن مصنعكم.

المرجع: مراسلتكم الواردتين علينا بتاريخ 2017/08/11 تحت عدد 8156 و بتاريخ 2017/08/18 تحت عدد 8356 .

تبعاً لمراسلتكم المنكورتين بالمرجع أعلاه، والمتعلقتين بدراسة إزالة التلوث الصادر عن مصنع استخراج زيت الفيتورة التابع لكم والكائن بطريق كركر، بومرداس، من ولاية المهدية، نحيطكم علماً أن الوكالة الوطنية لحماية المحيط لا ترى مانعاً في إجراءات الحد من التلوث المضمنة بالدراسة الفنية، وخاصة ما يلي:

- تبليط كافة مساحات خزن الفيتورة قبل استخراج الزيت، وتركيز قنوات لتصريف مياه الأمطار وتجميعها في حوض عازل وغير نفاذ؛
- تغطية كافة مواقع الإنتاج والعزل الكلي للمساحات المخصصة لاستخراج وتجميع الفيتورة المستنفذة؛
- التجهز بمعدات معالجة التلوث بالانبعاثات الغازية الصادرة عن وحدات تجفيف الفيتورة والقائمة على التصفية بتقنيات (Cyclonage/Lavage gaz)؛
- تركيز محطة لمعالجة المياه الصناعية المستعملة طبقاً للمواصفات التونسية م:ت 106.02، ونقل كل من المياه المعالجة المقدره في الدراسة بحوالي 50م³ في اليوم والمياه الصحية بصفة دورية إلى محطة تابعة للديوان الوطني للتطهير، وذلك بعد إحكام التسميق المسبق مع مصالح الديوان، وإبرام اتفاقية في الغرض؛
- تشغيل محطة المعالجة بصفة مستمرة وفعالة وصيانتها بصفة دورية؛
- الرسكلة الكلية للمياه المركزة الصادرة عن وحدة التصفية بالتناضح العكسي في لتلوث غسل الانبعاثات الغازية؛
- احترام مقتضيات الأمر ع 2519-2010 حدد المؤرخ في 28 سبتمبر 2010 المتعلق بتبليط الحدود القصوى عند المصدر لملوثات الهواء؛

- العمل على الإسراع بربط مؤسستكم بالغاز الطبيعي للشركة التونسية للكهرباء والغاز؛
- تجميع النفايات الصلبة الصادرة عن نشاط المؤسسة باماكن مخصصة للغرض والتصرف فيها طبقا للتشريعات والقوانين ذات العلاقة.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنكم مطالبون بتسوية الوضعية القانونية لمؤسستكم والحصول على كافة التراخيص التي تفرضها القوانين والتشريعات والتراتب الجاري بها العمل في الغرض، مع احترام كافة النقاط المذكورة أعلاه، وذلك قبل استئناف نشاطكم الصناعي.

علماء، وأنه في صورة حدوث أي إشكال يبني بسواج الإنتاج، فإنه يتعين عليكم التوقف القوري على النشاط إلى حين تسوية الوضعية البيئية للمصنع. #

والسلام

الإدارة العامة

من أجل لحياتكم